http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2089) السنة الثامنة - الاحد (3) نيسان 2011

أزمـــة البطالة

تضع منظمة العمل الدولية تعريفاً للعاطل عن العمل بأنه: "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى".
إن ظاهرة البطالة تعني العجز عن إيجاد فرص عمل مناسبة للحصول على دخل ذي مستوى معيشي لائق، فلكل شخص الحق في العمل وحرية اختياره، كما إن له حق الحماية من البطالة، فالعمل ليس لغرض زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته فقط، بل هو حق من حقوق الإنسان وتلبية لحاجة من حاجاته الأساسية.

سياسة التشغيل الحكومية هل ستعالج مشكلة البطالة؟

□ **بغداد / سها الشيخلي**

وفي ضوء التحولات والتغييرات الجديدة في العراق والتي تستدعي جهودا استثنائية للعمل من اجل الرقي الاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال انعكاسات حوادث الماضي والرؤية المستقبلية للظاهرة فالبطالة هي سياسة إفقار، إذ لم يعد خافياً على احد أضرار هذه الآفة وعلى امتداد السنوات الماضية كثيراً ما أطنبت الجهات الرسمية والمنظمات في الحديث عن هذه المعضلة وحاول عدد من الباحثين والمختصين تشخيص وتفسير البطالة بهدف التحكم أو السيطرة عليها.
إلا إن البطالة أصبحت من اخطر المشكلات التي تهدد المجتمعات المعاصرة عموماً وإحدى التحديات الراهنة والمستقبلية التي نواجهها، وقد كثرت البطالة بصورة مدهشة في العراق ولم تنفع كل المساعي للحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها المدمرة لفئات واسعة من أبناء المجتمع وعلى الأخص الشباب منهم، مما أدى إلى استشرائها إلى حد لم يعد بالإمكان تحمله أو السكوت عليه.
فشيوع البطالة وشحة فرص العمل مقارنة بنسبة الراغبين بالعمل، وتفاقم البطالة يوماً بعد يوم، سيكون لها آثار وانعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية سلبية، ودون أدنى شك تشكل هذه الآثار خطراً على المجتمع عند ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل وتركهم دون مصدر رزق وما يترتب على هذه الآثار من انعكاسات اجتماعية وأخلاقية واقتصادية وسياسية، فاجتماعياً تؤدي إلى سوء العلاقات الاجتماعية، وأخلاقياً الانحراف والجريمة والعنف، واقتصادياً الفقر وما يترتب عليه من سوء الرعاية الصحية وانخفاض المستوى التعليمي وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية، وسياسياً ما يترتب عليها من تهديدات وتوترات على النظام السياسي القائم، وهذه الأبعاد متفاعلة في ما بينها ،فالبطالة تؤدي إلى الفقر وهو بدوره يؤدي إلى الصراعات الاجتماعية وارتفاع نسب الجريمة والعنف وبالتالي فان هذه الأبعاد تؤدي إلى عدم الاستقرار الذي مازلنا نعانيه.

صور لا تخطئها العين

تعد ساحة الطيران الى جانب ساحات أخرى متناثرة في بغداد، محطات لتجمع الباحثين عن العمل من مختلف الاعمار، والذين يشكلون صورا لا تخطئها العين، فالنظرات منكسرة، والآمال مبعثرة والفرص نادرة في الحصول على العمل والانتظار الممل والصبر النافد لترقب فرصة قد لا تأتي الا نادراً او قد لا تأتي أبداً، بل حتى لو جاءت فهي تتطلب مواصفات قد لا يمتلكها البعض،في ساحة الطيران وجدنا كيس (عدة الشغل) صار مسنداً لذراع تتوق للمعمل لكن دون جدوى، في البداية عندما ترجلنا أنا وزميلي المصور من سيارة الجريدة هرع نحونا البعض من العاطلين عن العمل، ظنا منهم اننا جئنا لانتقاء بعضهم، ولكن بعد ان عرفوا مهمتنا خابت أمالهم، وقال لنا احدهم بتهكم وهو ينفذ دخان سيكارته ناظراً نحونا بصبر نافد، وماذا عساكم فاعلين لنا؟ هل تظنون ان الحكومة لا تعلم بنا؟ تجاوزنا ذلك الرجل كان يريد ان يجرنا الى حديث سياسي لا طائلة منه، ولا يقدم او يؤخر المشكلة، التفتنا الى احد الجالسين في ذلك المكان وسألناه، منذ متى وأنت هنا تبحث عن فرصة للعمل؟ أجابنا الرجل بألم:
– منذ عشرين يوماً وأنا اجلس هنا احرق السكائر واحرق معها كل أمل في الفوز بفرصة عمل، وتابع أبو شيماء (٣٠ سنة)، تم تهجيري من محافظة ديالى واسكن الآن في منطقة يقال انها تابعة الى أمانة بغداد في منطقة الدورة، وأنا بنظر القانون متجاوز وهذا يعني انني مهجر ومتجاوز وعاطل أيضا عن العمل ولا املك شبراً واحدا في بلد يلاحقني بكل الطرق ليقول لي انني مواطن لا استحق العيش بشرف ونزاهة، ان قوانين بلدي وإجحافها بحقي تدفعني الى الانضمام الى صفوف الإرهاب، انه اليأس يا سيدتي من الحياة هو الذي يدفعنا الى انتهاج طريق الجريمة، ستقولين ما عليك الا التحلي بالصبر، ولكنه نفد هو الآخر، هل يقوى الصبر على إطعام أفواه الجياع، او شفاء المريض المعتل؟ تركنا الرجل لهمومه وانتقلنا الى رجل آخر انه أبو كرار الذي كان يشتغل عاملا في إحدى معامل القطاع العام، لكن المعمل الا ن يعمل بطاقة ٢٠٪ وهو يعمل بنظام التمويل الذاتي وان اغلب العمال فيه لا يتقاضون الرواتب، وان فرص العمل شحيحة في البلد فماذا افعل؟
العامل عبد الله (٢٧ عاما) أكد انه منذ أكثر من شهر يبحث عن العمل لكن دون جدوى، فقد كان يعتاش من (جنبر) لبيع السكائر خلف (الصبات) في منطقة السنك لكن رفع الحواجز الكونكريتية وترحيل أصحاب الجنابر جعله يبحث عن عمل آخر غير الجنبر وهو العمل في صبغ الدور، الا ان الطلب على هذه الحرفة شحيح هو الآخر، ويطالب عبد الله الحكومة في إيجاد حل شامل للحد من أزمة البطالة، والتي لا تخص فرداً واحدا بل تشمل عوائل عديدة تعاني بطالة معيلها.
وتتكرر الصور التي لا تخطئها العين في بقية محطات البحث عن العمل ومنها في منطقة العلاوي مقابل سينما بغداد، ساحة العروبة في الكاظمية وذلك البؤس الواضح على السحنات المتعبة.

تداخل الصلاحيات

ويبقى ملف البطالة يراوح على طاولة مجلس النواب المنتخب من قبل الشعب والذي لم يجد حتى الآن أي حل لأية مشكلة ليس لحلها بل للحد منها فالحل يحتاج بالتأكيد الى (عصا سحرية)! ومع كثرة تواجد اللجان المختصة في مجلس النواب، الا ان الحلول تبقى عصية على الحل، فقد أشارت عضو مجلس النواب (اللجنة الاقتصادية) ناهدة الدايني الى ان اللجنة المذكورة قد ناقشت ملف البطالة الا ان المعضلة في نظرها تكمن في تداخل واختلاط الصلاحيات في الوزارات المعنية بالملف، وأوضحت الدايني ان مشكلة البطالة البالغة نسبتها في العراق ٣٠-٤٠٪ تزداد تعقيدا واشتباكا وذلك لعدم وجود برامج عمل وتخطيط لوزارات كان ممكن ان تقلل من نسبة البطالة وأول تلك الوزارات هي وزارة الصناعة والزراعة، وتؤكد الدايني ان مشكلة البطالة لا يمكن ان تحل الا اذا تفعل قانون الاستثمار ذلك لانه قانون لا يزال قاصراً على استيعاب خطط الوزارات مع العلم ان العراق مستثمر كبير، ومن جهتنا كلجنة اقتصادية طلبنا تعديل قانون الاستثمار وبالفعل هناك دراسة اذا ما أنفذت سنكون مثل دبي، حيث ستستوعب مشاريع الاستثمار ١٨ مليون عراقي، على اعتبار ان تلك المشاريع هي عملاقة، الا ان مشاكل كثيرة تقف بوجه تحقيق ذلك منها مشكلة الأراضي التي تتوزع بين مجلس المحافظة وبين أمانة بغداد ووزارة البلديات وتحتاج الى حل جذري، واعقد موضوع في ملف البطالة هو التعيينات المخجلة التي نجدها في اغلب المؤسسات والتي تتلخص في المحسوبية والفساد الإداري والمالي، كما نجد ان بعض الوزارات صارت وراثية وهذا أمر بحاجة الى حل عاجل.

الاهتمام بالقطاع الخاص

وأكد عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب محما خليل ان ملف البطالة مهم جدا بالنسبة للعراق وخاصة بعد تظاهرات ٢٥ شباط المنصرم، لذا بات من الضروري تشريع قوانين للحد من مشكلة البطالة، والاهتمام بالقطاع الخاص باعتباره رديفا فاعلا ومهما للحد من البطالة، وعلى الصعيد الحكومي فيجب تخصيص مبالغ لمعالجة مشكلة البطالة، كما ان قانون الاستثمار رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٦ لا يتلاءم والبيئة العراقية، كما يحوي على بنود غير واقعية، ومما يزيد من حدة الأزمة، ان القطاعين الزراعي والصناعي متخلفان نتيجة قوانين غير مدروسة فإذا أردنا الحد من مشكلة البطالة علينا ان نشرع لوائح وقوانين تتناسب وتوجهات العراق الجديد، وإعادة النظر بقانون الاستثمار، الى جانب الاهتمام بقطاعي الزراعة والصناعة والإفادة من الخبرات العراقية.

> **ملف البطالة من أعقد الملفات التي تواجه الحكومة في الوقت الحاضر**

> **برلمانيون ينتقدون الحكومة.. ويطالبون بتعديل قانون الاستثمار**

دعم سوق العمل

ولما كانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي الجهة الأكثر التصاقاً بمشكلة البطالة الى جانب جهات أخرى عديدة، فقد دعا وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي بضرورة دعم سوق العمل وحماية المنتجات الوطنية من خلال تشغيل المصانع والمعامل التي يمكن من خلا لها تشغيل الأيدي العاملة وعن تنفيذ سياسة التشغيل ومتابعتها، فقد أكد الربيعي بضرورة مراجعة ستراتيجية الوزارة بصورة منتظمة لكي تتلاءم مع الرؤية في إطار التنمية الأوسع في البلاد، وبين الوزير ان دور الوزارة محورياً ورئيسيا إضافة لدورها التنسيقي مع منظمة العمل الدولية ووضع الخطط السنوية لتنفيذ الاعمال.
وبخصوص موضوع البطالة كان لنا هذا اللقاء الموسع مع وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المهندس دارا حسن رشيد الذي أشار:

ظاهرة اجتماعية

ان البطالة بشكل عام تعتبر مؤشراً على انعدام التوازن في سوق العمل، وهي ظاهرة دولية تعانيها المجتمعات لكن تتفاوت النسب بين هذا المجتمع أو ذاك.
والبطالة أيضا هي الفائض في قوة العمل في سوق العمل الذي يرغب بالعمل وقادر عليه، وأنها تتفاقم في الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية غير الطبيعية، حيث تنجم عن سوء التخطيط والتنظيم اللازمين للقوى الوطنية الطبيعية والروحية الأخرى، ومما لاشك فيه ان للبطالة علاقة وثيقة بالفقر وتدني مستويات المعيشة التي ترتبط بها آفات اجتماعية خطيرة لا حصر لها، وهي بلا جدال، ظاهرة اجتماعية تؤشر تهميش قوة عاملة هائلة وأبعادها عن المساهمة في صنع التطور وزيادة الثروات بأنواعها في المجتمع.وتعد ظاهرة البطالة في العراق ذات طبيعة هيكلية وهي نتيجة لتخلف وضعف أداء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بسبب سوء الإدارة والتخطيط، وقد تفاوتت معدلات البطالة بحسب الظروف السياسية في البلاد، حيث شهد سوق العمل العراقي خلال العقود السابقة ظاهرتي الجذب أي الحاجة الى قوة عمل إضافية ،مما تطلب ذلك تشغيل العمال الأجانب ومنهم العرب، وطارد أيضاً أي عدم قدرة سوق العمل على خلق فرص كافية لتشغيل قوة العمل الباحثة والراغبة، مما يضطرها ذلك الى الهجرة بحثاً عن العمل، وعندما تسجل البطالة نسبة ٥٪ حسب إحصاءات عام ١٩٨٧ فلا يعني ذلك ان الدولة تبنت برنامجا للتشغيل الكامل للحد من البطالة وإنما كان ذلك بسبب ظروف التعبئة العسكرية لتلبية إدامة الحرب للفترة من ٨٠–١٩٨٨ م.

السياسة الوطنية للتشغيل

وعن خطط الوزارة لامتصاص البطالة على ضوء التوجهات الجديدة للوزير الجديد أشار المهندس رشيد:
– تعتبر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الجهة الحكومية، الرسمية التي تشرف على تنفيذ تشريعات العمل الوطنية وتسترشد بمعايير العمل العربية والدولية، وتتخذ من قطاع العمل ميداناً واسعاً لتنفيذ برامجها في ما يتعلق بالتشغيل والتدريب المهني وتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية وخدمات ما بعد البيع – الخدمات الصناعية وتركز نشاط هذه الوزارة خلال السنوات التي عقبت عام ٢٠٠٣ بشأن التشغيل والحد من البطالة وقد تبنت ستراتيجية تشغيل لمديات ثلاثة صغيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، وفي ضوئها بذلت جهداً استثنائياً لإعادة الحياة الى مكاتب التشغيل وإعادة اعمار مراكز التدريب المهني المنتشرة في عموم المحافظات، والتي لحق بها عدد من المراكز الأخرى كانت تابعة الى وزارة الصناعة حتى باتت مسؤولة عن إدارة أكثر من (٣٥) مركزاً للتدريب المهني في العراق تمكنت من تأهيل وتدريب (٧٧٠٥٧٨) شخصاً في مهن عديدة حتى نهاية آب/٢٠١٠، وحرصت الوزارة خلال هذه الفترة على التوجه المؤسساتي فعملت على تشكيل لجنة عليا للتشغيل عام ٢٠٠٦ تضم أكثر من ١٤ جهة رسمية وشعبية لها علاقة بأسباب تشكيلها، وحققت هذه اللجنة نجاحات باهرة في مجال تنشيط أجهزة التشغيل والتدريب المهني وبادرت بتقوية الصلة التنظيمية والفنية والاستثمارية في مؤسسات القطاع الخاص الوطني، على وفق مبدأ الشراكة الاجتماعية في تنمية الموارد الوطنية وتحديث وسائل الإنتاج وتطوير إنتاجيته.
ومن بين هذه النجاحات كانت "السياسة الوطنية للتشغيل" كمشروع وطني جديد يحمل بصمات المرحلة الوطنية الحاضرة ويعمل على ربط التشغيل بالمجتمع والنمو الاقتصادي من جهة ويرسم طريقاً واضحاً باتجاه تعبئة الإمكانات الوطنية الواسعة من اجل خلق وظائف منتجة وآمنة ومستقرة ومجزية في إطار العمل اللائق ليتماشى المجتمع العراقي مع حركة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في العالم، ومن ابرز ملامح هذه السياسة المقترحة ما يأتي:
أهمية سياسة التشغيل، تحديات التشغيل، السياسات الاقتصادية لنمو التشغيل، الظروف المؤاتية لنمو واستدامة المؤسسات، الحماية وحقوق العمال.
خصصت السياسة الوطنية للتشغيل جانباً من اهتماماتها وانشغالاتها للأمور التي تخص سوق العمل واعتمدت السياسة الوطنية للتشغيل رؤية واضحة لمشكلة البطالة بوصفها نتاج تخلف مؤسسات سوق العمل ونظامه وظروفه، وكانت رسالتها التركيز على إفرازات التنمية البشرية بالدرجة الأولى من خلال الربط بين مهام الإصلاح الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية المطلوبة لإنضاج عملية التنمية بما يحتاج اليه المجتمع العراقي.
نهجت السياسة الوطنية المقترحة للتشغيل نهج الشراكة الاجتماعية وتحديد ادوار هؤلاء الشركاء بوصفهم أصحاب المصلحة المباشرة بالنهوض بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وحددت نطاق المشاركة للتأثير ببيئة الانجاز من خلال أدوات ومناخات ضامنة لتكافؤ فرص الحوار الاجتماعي. كما أن السياسة الوطنية للتشغيل رسمت الإطار المؤسسي لتنفيذ سياسة التشغيل ومتابعتها.
ويلاحظ أن الوثيقة التي ناقشتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال اللجنة العليا للتشغيل في أيلول/ ٢٠١٠ تناولت فعالية مؤسسات سوق العمل وتطبيق سياسته الناشطة من خلال تدخل الحكومة في سوق العمل مباشرة لانه المجال الذي يتم فيه البحث عن فرص العمل وحددت الجهات التي تعني بهذا المجال ومنها مراكز التشغيل التي تقدم خدمات التوظيف العامة وهي المسؤولة عن مساعدة العاطلين في الحصول على فرص العمل المناسبة لرغباتهم ومهاراتهم، وخطط التدريب التي تؤهل العاطلين لممارسة مهن مرغوبة او رائجة في سوق العمل، وهي تشمل برامج دائرة العمل والتدريب المهني والمدارس المهنية بوزارة التربية ومؤسسات التعليم التقني في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
واقترحت السياسة أيضاً برامج إعانات العمل في القطاعين العام والخاص عبر خلق فرص عمل مباشرة ويقصد بها التشغيل في أثناء العمل كأسلوب لبناء الخبرة المطلوبة، ولأجل الوصول الى النجاح في تنفيذ هذه البرامج وضعت السياسة المذكورة خيارات التدخل وكما يأتي:
– تحسين كفاءات الموظفين على المستويين الوطني والمحلي لتمكينه من توفير الخدمات الخاصة بسوق العمل بطرق حديثة.
– تحسين مرافق وقدرات مؤسسات سوق العمل على المستويين الوطني والمحلي لتوفير الخدمات للمؤسسات والباحثين عن العمل.
– ضمان وجود روابط فعالة بين المستويات السياسية والتنفيذية لوضع مبادئ توجيهية وإرشادات الدعم بسهولة ويسر.
– اعتماد تدابير لتحسين رصد سياسات سوق العمل النشطة وتصحيح المسارات وفقا لأهداف خطط عمل دائرة العمل والتدريب المهني.
– التوفيق بين العرض والطلب من خلال تقديم خدمات تشغيل فعالة لتمكين الأيدي العاملة من الحصول على فرص العمل حسب الوصف النوعي للمهنة.
– تحسين الاتصال مع مؤسسات القطاع الخاص لتحريك الطلب على قوة العمل واحتمالات التدريب وإعادته.
– تحسين الاتصال مع الباحثين عن عمل لتسهيل مطابقة مؤهلاتهم مع الوظائف المعروضة وتقليل وقت إيجاد الوظيفة المناسبة.

شبكة الحماية الاجتماعية

وأكد المهندس رشيد الى ان هناك تغيرات جديدة ومهمة تنتهجها الوزارة في عهد الوزير الجديد الذي يؤمن بتلبية حاجات الفئة الفقيرة، حيث ركز على شمول المستحقين لمنحة شبكة الحماية الاجتماعية، وعن الفساد الإداري والمالي المستشري في الشبكة أوضح رشيد الى ان الاعتماد على قاعدة البيانات الدقيقة كشف تلاعب البعض في هذه المنحة ولدى الوزارة تعليمات إعطاء مهلة شهر واحد للموظف المستفيد من هذه المنحة سواء كان داخل الوزارة ام خارجها للإبلاغ عن هذا التجاوز، والا فانه يحال الى القضاء، كما ان الوزارة تعمل على تفعيل القوانين الأخرى منها (قانون الرعاية، قانون التشغيل، قانون العمل، قانون ذوي الاحتياجات الخاصة) وعرضها على الجهات المختصة للإسراع بتعديل وتشريع تلك القوانين.

تنظيم وإدارة سوق العمل

ويؤكد المهندس رشيد: يكون من المنطقي عدم ترك مكونات سوق العمل تعمل على تنظيم نفسها بدون تدخل حكومي، لأن دور الحكومة المركزية يعمل على خلق بيئة مؤاتية لنمو التشغيل من خلال دعم القطاعات الاقتصادية التي تتطلب كثافة عمل عالية، والتوسع في مشاريع الإقراض في قطاعات مجزية ومحمية الى جانب تفعيل أجهزة الرقابة والتفتيش في قطاعات العمل كافة لضمان نفاذ قوانين العمل والامتثال لها.ولعل من الأمور التي تستحق الثناء هي صدور الستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر لعام ٢٠٠٩، وتعاملها مع البطالة بتركيز وتعمق لأنها احد أخطر مصادر العوز المادي في المجتمع، والتأكيد على الالتزام الحكومي في تبني محاور هذه الستراتيجية وربطها بطريقة تكاملية مع خطة التنمية الوطنية الخمسية ٢٠١٠ – ٢٠١٤، وقد استهدفت الصفحات الإنسانية الأساسية.
وعن سؤالنا بشأن إيجاد فرص عمل للمرأة المعيلة والتي لم تنصفها توجهات الحكومة الجديدة حيث تم احتساب نسبة ١٠٪ فقط للمرأة بينما أعطي للرجل نسبة ٩٠٪ أشار المهندس رشيد الى ان هذه النسبة قد اعتمدت على ثقافة المجتمع الراقي باعتبار ان الرجل هو المعيل للعائلة، كما لا يخفى ان بطالة الرجل هي الأكبر.
وعن دور المنظمات الدولية العاملة مع الوزارة وعدم تسليط الضوء على نشاطها أكد رشيد ان اغلب برامج الوزارة تشترك فيها تلك المنظمات منها مؤتمرات حول قانون العمل، ومؤتمر بخصوص قوانين خاصة للمعاقين الذي عقد قبل أيام معدودة.
وأخيراً لا يسعني الا التعقيب على كل ما أورده السادة المسؤولون من ان العاطلين عن العمل قد انتظروا كثيرا، وعلى تلك القوانين والتشريعات ان تنصفهم وتبعد عنهم اليأس الذي قد يدفعهم الى الانخراط باعمال تضر بمصلحتهم ومصلحة البلد، فكما يعلم الجميع ان حاضنة الإرهاب تبحث عنهم وتستغل معاناتهم.